مجلة جامعة دهوك، المجلد: 21، العدد: 2 (العلوم الانسانية والاجتماعية)، ص 427-436، 2018

https://doi.org/10.26682/hjuod.2019.21.2.21

التوافقية وتعزيز المواطنة للأقليات في العراق

محمود عزو حمدو

كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل–العراق

(تاريخ استلام البحث: 28 ايار، 2018، تاريخ القبول بالنشر: 9 تموز، 2018)

الخلاصة

يعد موضوع المواطنة من ابرز التحديات التي تواجه الدولة الحديثة ، ولاسيما في مجتمعات التعدد والتنوع التي تتكون من عدة أعراق وطوائف ، لذلك فان تعزيز وجود الأقليات عبر تعزيز حقوقها التي تؤكد عليها المواطنة ، ومن خلال الديمقراطية التوافقية وإمكانية تطبيقها في العراق للحفاظ على الأقليات واستيعابها ، ضمن بناء مواطنة عراقية تحتضن جميع ألوان الطيف الاجتماعي العراقي .

المقدمة

يعد التنوع والتعدد بجميع أشكاله سمة بارزة في للمجتمعات المعاصرة ومنها المجتمع العراقي ، الذي ترجع أصول التعدد فيه الى الآلاف السنين ، وهو ما ترك أثرا في طبيعة التعامل مع هذا التعدد والتنوع والذي برزت فيه مسالة الأقليات كواحدة من المسائل الواجبة الحل عبر تعزيز وجودها والحفاظ عليه وسط أغلبية عددية ، وفي ظل نسيج اجتماعي متشابك فان ثمة طرق ومنهجيات انتهجتها تجارب دولية في هذا الشأن – بلجيكا وسويسرا – للحفاظ على التنوع وعدم التفريط به ، وذلك عبر إدارة جيدة لإدارة ذلك التنوع عبر التأكيد على أن المواطنة رابطة قانونية وسياسية بين الفرد والدولة قادرة على استيعاب واندماج الجميع فيها ، تلتزم الدولة بموجبها بمنح الحقوق والواجبات للأفراد على قدم المساواة دون أي تمييز بينهم . علاوة على وضع مكانة خاصة للأقليات ضمن جدول أعمال اي نقاشات للمواطنة فان عملية اندماجها واستيعابها ضمن كيان الموطنة يتم أولا وأخيرا عبر المعيارية الدستورية في كل المناهج التي ناقشت التنوع واقترحت إدارة لهذا التنوع ، يضاف اليها عملية التنشئة السياسية والاجتماعية .

من هنا ، فان جملة من الإشكاليات التي تواجه عملية بناء المواطنة في العراق الذي يتميز بوجود اقليات تتمايز فيما بينها عرقيا ولغويا ودينيا وطائفيا عن باقي التنوع الموجود في المجتمع ، ولأجل حل تلك الإشكاليات فقد برزت ثلاث رؤى أساسية للتعامل مع هذه الإشكالية ، تتمثل الأولى فيما يسمى بالوطنية الدولتية او الوطنية الدستورية وعلى أساس ذلك فان الدولة لا تتعامل مع الأفراد الا بوصفهم مواطنين وفق للدستور الحائز على الإجماع واتفاق الجميع ، بينما اقترحت الرؤية الثانية فيما تسميه التنوع العميق والذي على أساسه تلتزم الدولة بوظيفتها الحيادية تجاه المجتمع وان لا تتدخل في شؤون الأفراد وتترك المساحة الكافية لذلك التنوع الموجود في المجتمع أن يلعب دوره من دون تدخل الدولة سواء بالتأييد أم الرفض ، أما الرؤية الثالثة والتي حازت على مقبولية في التطبيق واستمرارية العمل بها التي هي التوافقية والتي على أساسها تدار التعددية ووضع الاقليات على أساس أربعة مباديء رئيسة وهي : التمثيل النسبي ، الائتلاف

مجلة جامعة دهوك، المجلد: 21، العدد: 2 (العلوم الانسانية والاجتماعية)، ص 427-436، 2018

https://doi.org/10.26682/hjuod.2019.21.2.21

الواسع لإدارة الحكم ، الفيتو المتبادل ، الادارة الذاتية . لذلك فان الرؤية التوافقية لإدارة التنوع ووضع الأقليات يبدو أكثر الرؤى قربة التطبيق من الواقع العراقي ، فضلا عن انتهاج العمل السياسي في العراق منذ 2003 سبيل التوافق كمخرج من احتكار جهة سياسية معينة دون الجهات الأخرى للسلطة السياسية .

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث في هذا المجال لكون التوافقية تعني للأقليات تعزيز لمكانتها ضمن كيان المواطنة المنشود ، فضلا انه يمنحها ضمانة لوجودها ليس الطبيعي المعتاد بل لحقوقها السياسية في الحكم والمشاركة وقدرتها على الاعتراض القرارات والقوانين التي تمس وجودها .

فرضية البحث:

واذا كانت التوافقية تمثل معالجة طبيعية لوجود الأقليات وتعزيز مواطنتها في العراق ، فان هذا الامر لن يستقيم من دون افتراض نظري ينطلق من (ان تعزيز المواطنة للأقليات في العراق يؤسس بالتوافق المرتكز على المعيار الفكري والدستوري والقانوني والتأسيس للقبول المجتمعي بها من خلال بناء دولة مدنية قائمة على اساس احترام الحقوق والحريات)

منهجية البحث:

ولاختبار فرضية البحث يحتاج الأمر إلى الاستعانة بالمنهج التحليلي، عبر ادراك الوقائع التي تحيط بمسالة الأقليات في العراق ، وكذلك الاستعانة بالمنهجين الوصفي والتاريخي كلما دعت الحاجة الى ذلك .

هيكلية البحث :

قسم البحث الى مبحثين اثنين يناقشان الموضوع كما يلي : المبحث الأول : اطار نظري لمفهومي المواطنة والأقليات . ويتضمن مطلبين ، يتناول الأول استعراض المفاهيم والرؤى التي تناولت المواطنة بينما سلط المطلب الثاني الضوء على تحديد ماهية الأقليات في العراق.

المبحث الثاني : اثر التوافق في تعزيز مواطنة الأقليات العراقية . ويتكون من مطلبين اثنين : يتناول الأول الاقليات العراقية والتوافقية ، بينما يعرض الثاني بناء مواطنة الاقليات العراقية عبر التوافقية .

المبحث الأول : اطار نظري لمفهومي المواطنة والأقليات في العراق :

ثمة حاجة أساسية للبحث في المفاهيم والأطر النظرية ، وهو امر تستدعيه الحاجة المعيارية التي يبنى عليها البحث ، لذلك فان التطرق لمفهوم المواطنة بوصفه من المفاهيم كثيرة التداول عبر مطلب يخصص لها، ومن ثم يسلط الضوء على ماهية الأقليات في العراق في مطلب يليه يعزز من البحث في هذا المجال تنوع المصادر وتباينها في هذا المجال.

المطلب الأول : ماهية المواطنة :

عززت فكرة المواطنة منذ التجارب الفكرية والسياسية اليونانية القديمة في ذلك العصر ذاتها بوصفها التزام تجاه المحيط الذي يعيش فيه الإنسان ، إذ أخذت بالتبلور ولو في حدود الحقائق الاجتماعية والمعرفية السائدة ، وكانت مهمة التنظيم السياسي هو تحقيق الخير ونشر الفضيلة وإتاحة الفرصة أمام الأفراد لكي يبلغوا أفضل حياة ممكنة [1]. ونتيجة لذلك رفض سقراط الهروب من السجن وآثر الحكم بالإعدام على الإخلال بالتزاماته تجاه مدينة اثينا . وبعد ذلك تطور مفهوم المواطنة بعد مخاضات عسيرة من العصر الروماني الى العصور الوسطى وصولاً الى الحديثة ، وأضحت تبعا لذلك من ابرز الأعمدة التي ترتكز عليها النظريات السياسية الحديثة بوصفها نتاج عقد اجتماعي أي (دستور) يحدد جملة الحقوق والواجبات لمجموع الأفراد

مجلة جامعة دهوك، المجلد: 21، العدد: 2 (العلوم الانسانية والاجتماعية)، ص 427-436، 2018

https://doi.org/10.26682/hjuod.2019.21.2.21

الموجودين على ارض محددة ويتم التعامل معهم بوصفهم مواطنين.

وفي هذا الصدد يمكن استعراض عدد من التعريفات الخاصة بالمواطنة اذ عرفها علي خليفة الكواري بوصفها مجموعة مختلفة من الحقوق من خلال القول أن المواطنة تعني منح الحقوق السياسية والقانونية والاقتصادية ، ومواطنة كل منهم للأخر بفضل المشاركة العادلة في الخيرات واتخاذ القرارات ، مما يجعلها تنتقل من كونها مجرد توافق أو ترتيب سياسي تعكسه نصوص قانونية ، لتصبح المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات قيمة اجتماعية وأخلاقية وممارسة سلوكية ادائها من المواطنين عن نضج ثقافي ، ورقي حضاري ، وادراك سياسي حقيقي لفضيلة معاملة جميع المواطنين على قدم المساواة من دون تمييز [2].

في حين يؤكد عدنان السيد حسين بأن المواطنة ليست انقلابا من المحكوم على الحاكم. وانما تنظيم علاقة بين هذين الطرفين في تعاقد اجتماعي وطني يغطي المساحة الوطنية للدولة، وهي ضرورة للاجتماع السياسي لجهة تهديد الوحدات الوطنية، تحت وطأة النزاعات الطائفية والعشائرية والعرقية فهي حاجة لتجنب الانزلاق إلى اتون الحروب الأهلية والداخلية[3]. اذ لخصت المواطنة وفق هذا التعريف بكونها نتاج للعقد الاجتماعي الذي تحترم بموجبه الجماعات السياسية بعضها البعض الأخر عبر هذا العقد .

اما محمد محفوظ فقد أعطى تعريفا للمواطنة تشتمل على الحقوق والواجبات وعلى اساس الرابطة التعاقدية الاختيارية ، اذ تحدد المواطنة في اطارها الحضاري ويرى بانها : رابطة طوعية اختيارية قائمة على الاختيار الحر والتعايش السلمي بين جميع المكونات والتعبيرات ، وليست رابطة قسرية – قهرية ، لهذا فانها تقوم على مفهوم الجماعة الحرة والمتوافقة والمتعايشة بالتراضي والوئام والشراكة . ويؤكد أيضاً بأن خلق مفهوم المواطنة الجامع والحاضن لكل الجماعات ، لا يتأتى بافناء الخصوصيات الثقافية أو اقصائها و تهميشها ، وانما عبر ايجاد النظام القانوني والمناخ الاجتماعي والثقافي الذي يسمح لكل التعبيرات والحقائق الثقافية للمشاركة في اثراءها وفي التعبير عن نفسها بكل حرية.[4].

وهكذا فأن المواطنة اصبحت تعني في المجتمعات المعاصرة الهوية المشتركة التي تعمل على اندماج جماعات قد تكون متباعدة ومتنافرة اصلا وتوفر لهم مصدرا لوحدة طبيعية ، فهي علاقة تتجاوز روابط الدم والقرابة والولاءات الفرعية الضيقة الى الاهتمام بالتكوين السياسي للجماعة وتناقضاته ، أي أنها تجعل السياسة موضوعا لمشاركة المواطنين في تقرير مصيرهم، ويترتب عليها أن تكون للمواطن حقوق سياسية تضمنها المشاركة السياسية الفعالة [5].

وتعرف المواطنة كذلك بانها: حق المرء بالعضوية في مجتمع ما ووعيه بالانتماء الى جماعة بعينها ويتوسع عزمي بشارة في التعريف ليؤكد بأنها: عبارة عن عضوية في الدولة اذا كانت تعكس حق تقرير المصير لجماعة أو لعدة جماعات. وأن تكون المواطنة هي القاعدة لحالة الحوار بين جماعات متنوعة ومختلفة بحيث تصلح أساساً مدنيا للتعايش المشترك[6].

واستخلاصا لما تقدم فان المواطنة كمبدأ هي حصيلة ، لمركز الانتماء القانوني والسياسي للوطن ومفهوم يقوم عليه مبدأ المشاركة السياسية في تعميق العضوية الكاملة بين الفرد والدولة لتحدد مقومات وطنية الفرد التي تتجسد في الدفاع عن الوطن لما يمنحه من حقوق وواجبات من أهمها : التصويت والترشيح وتولي المناصب في الدولة، التي تعد من أهم مستلزمات الانتماء للدولة كوحدة سياسية متكاملة[7]. وهي بهذا بمثابة الضمان لجميع الافراد بغض النظر عن لونهم او عرقهم أو معتقدهم أو دينهم أو مذهبهم، لممارسة الحقوق والواجبات التي تمنحها لهم هذه الرابطة القانونية والسياسية .

مجلة جامعة دهوك، المجلد: 21، العدد: 2 (العلوم الانسانية والاجتماعية)، ص 427-436، 2018

https://doi.org/10.26682/hjuod.2019.21.2.21

المطلب الثاني: ماهية الأقليات في العراق:

اولا: ماهية الاقليات:

تستعرض الأدبيات الخاصة بقضايا الاندماج الاجتماعي والتعايش الثقافي والحقوق الطبيعية عدد من التعريفات للأقليات ، وان كان من رأي راجح في هذا الصدد فيتم عادة تجاوز مفهومها العددي لاسيما في إطار الحكم التوافقي .

وفي اطار تعريفها الاجتماعي ، يرى برهان غليون بأن الأقلية تتميز : بوجود شعور تضامني داخلي يوحدها في مواجهة الأغلبية ، دون أن يلغي انقساماتها الداخلية ونزاعاتها الخاصة في الظروف الطبيعية التي لا تتسم بطابع المجابهة ، ويظهر هذا التضامن في أوقات الأزمة الاجتماعية بالدرجة الأولى حيث يصبح الصراع على السلطة صراعا من أجل البقاء [8].

وتعرف الأقليات كذلك بانها جماعة من الافراد يتميزون عن بقية أفراد المجتمع عرقيا أو قوميا أو دينيا أو لغويا ، وهم يعانون من نقص نسبي في القوة ، لذلك فانها تشترك بسمة أساسية تجعلها تختلف عن مثيلاتها في مجتمع الأكثرية كما تأخذ الأقلية تسميات عديدة ومختلفة مثل ، جالية أو طائفة أو فئة أو ملة أو فرقة أو مجموعة [9].

ويمكن تعريف الاقليات بانها جماعة محرومة من الحقوق السياسية ، ومنها تعريف سميرة مجر اذ ترى بانها : " جماعة من الناس يعيشون على ارض احتلوها منذ زمن بعيد ، ولكنهم – مع تغير الحدود– اصبحوا خاضعين أو تابعين سياسيا لجماعة أخرى . وتقاسي مثل هذه الأقليات من الحرمان السياسي" [10].

وتنحو تعريفات أخرى منحى لتعريف الأقلية بوصفها : تجمعات سيكولوجية، اذ يتشارك أعضاء هذا الجماعات في هوية متميزة وجماعية تقوم على سمات ثقافية ونمط حياة خاص بهم يميزهم عن الأخرين الذين يتفاعلون معهم ويمتلك أي شعب أسسا ممكنة لهوية جماعية مشتركة:مثل الخبرات التاريخية المشتركة، الأساطير، المعتقدات الدينية، اللغة، الأصل العرقي، اقليم يقيمون فيه ، وحرف تقليدية ونظم قبلية. [11].

بيد أن التعريف الأكثر شيوعا على مستوى التداول الدولي الذي اشار الى انها: " جماعة أقل عددا من بقية سكان الدولة ، في وضع غير مسيطر ، يملك افرادها – وهم من مواطني الدولة – سمات اثنية أو لغوية تختلف عن تلك التي يملكها بقية السكان، ويظهرون ولو ضمنا، حسا بالتضامن بهدف الاحتفاظ بثقافتهم وتقاليدهم ودينهم ولغتهم " [12].

من هنا يمكن تلمس تعريف للأقليات : بأنهم مجموعة سكانية تتميز بخصائصها سواء كانت اللغوية أو الدينية أو الثقافية، وتعيش ضمن رقعة جغرافية محددة في اطار الدولة . وهذا التعريف الخاص بالبحث يتلاءم مع طبيعة الأقليات في العراق التي لها مراكز ثقل في مناطق جغرافية محددة,

ثانيا: التوزيع الجغرافي للأقليات في العراق:

تتوزع الاقليات في العراق على عدة مناطق، ولابد هنا من معرفة مناطق وجودها وكذلك ادراك حجم التنوع، اذ يضم وعاء الأقليات في العراق: المسيحية، الايزيدية، الصابئة المندائية، البهائية، الشبك، التركمان، الكورد الفيلية، الزرادشتية، والارمن، وذوو البشرة السمراء. ومنحت القوانين العراقية سابقا اليهود وسمتهم بالموسوية . وجدير بالذكر فان الدستور العراقي الدائم (2005) لم يشر الى كل تلك الأقليات انفة الذكر بموادة واعترافه بهم كمكونات موجودة على بل اعترف بالمسيحية (الكلدو –اشور السريان) والصابئة ، أما الشبك فلم يرد ذكرهم والايزيديون ذكرهم كديانة ، علاوة على عدم شمول عدة أقليات بالقوانين العراقية كالكائية والارمن وذوو البشرة السمراء في البصرة علاوة على البهائية التي جرمها وعاقب عليها المشرع العراقي[13]. وتتوزع الأقليات من الناحية الجغرافية على عدة مناطق في العراق، لكن محافظة نينوى تكاد تكون الأولى في

مجلة جامعة دهوك، المجلد: 21، العدد: 2 (العلوم الانسانية والاجتماعية)، ص 427-436، 2018

https://doi.org/10.26682/hjuod.2019.21.2.21

وجود معظم الأقليات فيها ، ويليها مناطق اقليم كردستان ومن ثم بغداد والبصرة والعمارة . اذ ينتشر أتباع الديانة المسيحية في محافظات نينوى ودهوك واربيل وكركوك وبغداد والبصرة ويبلغ تعدادهم السكاني حسب الجهاز المركزي للاحصاء في وزارة التخطيط الاتحادية (635) الف أي ما نسبته 2,14 من مجموع السكان . والايزيدية في نينوى خصوصا في منطقتي سنجار والشيخان وبعشيقة فضلا عن محافظة دهوك ويبلغ مجموع تعدادهم (255) الف أي 0,86% من مجموع السكان ، ويتركز نسبة 88% منهم في نينوى ، أما الشبك فيكاد ينحصر وجودهم في منطقة سهل نينوى شرقي الموصل، علاوة على وجود الكاكائية في نينوى واربيل وكركوك ، والكورد الفيلية في محافظة ديالى وواسط فضلا عن بغداد ، والصابئة يمتد انتشارهم من العمارة الناصرية والبصرة إضافة الى وجودهم في بغداد ويبلغ مجوع تعدادهم (41) الف أي 0,14 من السكان ونسبتهم الاكبر في محافظة بغداد ، في حين يتواجد ذوو البشرة السمراء في أقصى جنوب العراق بالبصرة [14].

مما سبق يمكن القول، بأن هذا النسيج الاجتماعي للأقليات في العراق يتطلب ادارة جيدة وفاعلة للحفاظ عليه واعتباره عامل إثراء للتجربة العراقية التي استوعبت هذا النسيج على مدى قرون ،بيد ان عوامل فشل الاستيعاب بدأت تدب مما يعني حاجة تلك الاقليات الى منهجية جديدة تحفظ بها حقوقها . وهذا يتطلب إيجاد السبل اللازمة لتعزيز مواطنة تلك الأقليات وهو ما سيكون محل بحث في المبحث القادم .

المبحث الثاني : أثر التوافقية في تعزيز مواطنة الأقليات العراقية

تواجه الأقليات في مجتمعات التعددية والتنوع مشكلات في المشاركة والتمثيل علاوة على مشكلات الهوية الثقافية لها في وسط هوية ثقافية اكبر. لهذا جاءت الحلول لتبرز عدة منهجيات فكرية لإدارة هذا التنوع وأكثرها تطبيقا ، هي التوافقية بما توفره من سبل تمكن الأقليات من الاندماج السياسي والتعايش مع المكونات الأخرى في الدولة. ولتغطية الموضوع بشكل أفضل قسم المبحث إلى مطلبين اثنين : يتناول الأول : الأقليات العراقية والتوافقية ، في حين يناقش الثاني بناء مواطنة الأقليات العراقية عبر التوافقية.

المطلب الأول : الأقليات العراقية والتوافقية :

تهدف الديمقراطية التوافقية إلى احتواء النزاعات والاحتكاكات السياسية بين المجموعات المتعددة والمنقسمة في داخل الوطن الواحد، عن طريق آليات ومؤسسات تؤدي إلى المشاركة في السلطة بين النخب التي تمثل تلك المجموعات بقصد استدامة الديمقراطية في ذلك البلد. فالانقسامات السياسية الحادة تشكل أكبر عقبة لتحقيق الديمقراطية واستقرارها لأنه من الطبيعي أن تعمل الأقليات المحرومة على تخريب الديمقراطية التي لا تجد منها شيئاً؛ وبدون احتواء الأقليات واستيعابها لا أمل في نظام ديمقراطي مستقر في مجتمعات تعددية منقسمة فيما بينها [15].

وقد عاشت الاقليات العراقية ضمن المجتمع العراقي على مدى قرون، في وئام وتواصل انساني، بيد أن ثمة تحديات بدأت تواجهها لاسيما بعد 2003، اذ شهدت هذه الفترة تطبيق التجربة الديمقراطية بعد عقود من الاستبداد ، لكن ما صاحب تجربة البناء الديمقراطي هو تنامي جماعات العنف والارهاب ، وادى ذلك الى تنامي مطالب الاقليات نتيجة انفراط عقد الهوية الجامعة، التي سعت الى دمج الهويات جميعها في العراق على مدى 80 سنة، لذلك فان حقوق الأقليات اذا ما تم تحقيقها بصورة سليمة، يمكن أن تفرض القيود والكوابح على الميول السلطوية التي قد تنمو في ظل حكم أغلبية معينة وتكون أمام حكم واستبداد الاكثرية [16].

مجلة جامعة دهوك، المجلد: 21، العدد: 2 (العلوم الانسانية والاجتماعية)، ص 427-436، 2018

https://doi.org/10.26682/hjuod.2019.21.2.21

وسعت تلك الأقليات الى المطالبة بحقوقها ضمن إطار الديمقراطية التوافقية بوضع حصص لها في التمثيل السياسي أو إدارة شؤونها الدينية بوجود مؤسسة خاصة بإدارة اوقافهم ، كما عملت على ضمان حقوقها الثقافية باللغة والطقوس والممارسات الدينية .

ولأن تحقيق الديمقراطية المعيارية القائمة على افتراض وجود سياسياً اغلبية تحكم واقلية تعارض، والتي قد تسبب اضرارا على كيان التعايش في مجتمعات التعدد والتنوع وخاصة على الاقليات فيها ، وهذه المعيارية قد لا تتناسب مع واقع المجتمع العراقي الذي يتصف بالتنوع، فان الديمقراطية التوافقية تكون هي الانسب بالنسبة للواقع السياسي العراقي، وفي هذا الصدد يتحدث الهولندي ليبهارت عن اربعة خصائص أساسية للديمقراطية التوافقية وهي: [17].

أولا: الحكم من خلال ائتلاف واسع ، أي يتم تجاوز نتائج الفوز والخسارة في هذه الانتخابات ، بل يكون الائتلاف الحاكم فيه تمثيل لكل مكونات المجتمع التعددي .

ثانيا: الفيتو المتبادل، ويمنح هذا الحق لجميع المكونات، وتستعمله الاقليات كحماية من اضطهاد الأكثرية العددية لها أو يتم التجاوز على حقوقها .

ثالثا: التمثيل النسبي في الادارات والمؤسسات والوزارات .

رابعا: الادارة الذاتية للمناطق الخاصة بكل مكون .

ان هدف الديمقراطية عموما ، هو الوصول بالمجتمعات الى الاستقرار ، وابرز سمات النظام الديمقراطي المستقر هي أنه يتمتع باحتمالات عالية ليبقى ديمقراطيا ، وأنه ينطوي على مستوى منخفض من العنف المدني والمحتمل . لذا فان التوافقية هي منهج لادارة استراتيجية جيدة في حل النزاعات عبر التعاون والوفاق بين مختلف النخب [18].

من هنا ، فان قيمة الديمقراطية التوافقية للأقليات ، هي أنها تضمن الاحترام المتبادل لها وقبول الآخر بها، وعدم الاعتداء على حرياتها ومصالحها ، لذلك فمن المتوقع في ظل نظام توافقي يجعل جميع الفئات تشعر بأنها مشاركة في ادارة الدولة ، أن تتراجع هذه الانتماءات كلما تطور هذا النظام التوافقي وشعر فيه المواطنون بأنهم شركاء فعليين في ادارة شؤونهم ، وهنا لابد من الإشارة الى أن تجارب الدول التي تتمتع بالنهج التوافقي ، والتي أكدت على الاعتراف بحقوق مكوناتها وأقلياتها ، بأنه زاد من شعورهم بالانتماء لهذه الدولة وحول الانتماءات الفئوية الى انتماءات ثانوية ، فالفرنسي في سويسرا أو بلجيكا أضحى ينتمي لهاتين الدولتين أكثر بفضل هذه التوافقية ، علاوة على ان الدول التي انتهجت التوافقية جاءت تطبيقاتها عقب حروب أو ازمات سياسية ، جعلت الاغلبية تعي أن لا مفر من عدم تهميش الأقليات وإعطائها قسطا من المشاركة في الحكم [19].

لكن العامل الأهم الذي جعل من مطالب الأقليات تتزايد باتجاه دعوتها للتوافقية والعمل على تثبيت حقوقها ضمن الحكم التوافقي ومطالبتها بادارة مناطقها كما تفترضه التوافقية ، جاء بعد احتلال داعش لمناطق شاسعة من العراق وكانت مناطق الأقليات ضمنها،ادت الى هجرة كثير منهم خارج مناطقهم بعد فتح باب اللجوء الإنساني لهم نتيجة تعرض حياتهم للخطر. بالمقابل فان ثمة دعاوى مقابلة عن إمكانية سيطرتهم على أراضيهم وإدارتها من قبل أبنائها [20]. لذلك فان خلاصة ما ترتب من احتلال داعش لمناطق الأقليات في نينوى بالتحديد يستنتج منه (أن الهجوم على الأقليات الدينية والمذهبية واستبعادها هو نوع شرس من العودة الى فكرة أهل الذمة والجزية، وما يصاحبها من استبعاد وقتل ، وهو ما ادى الى انهيار فكرة المواطن بالكامل وترسخ هذا الانهيار عميقا في مخيال

مجلة جامعة دهوك، المجلد: 21، العدد: 2 (العلوم الانسانية والاجتماعية)، ص 427-436، 2018

https://doi.org/10.26682/hjuod.2019.21.2.21

الجماعات الدينية والمذهبية المختلفة ، ممزقا النسيج التاريخي للتعايش في هذه المناطق) [21].

مما تقدم يستنتج، بان الأقليات العراقية تعمل على مزيد من ترسيخ النهج التوافقي، لأنه يوفر الضمانة لها ولحقوقها في وسط اغلبية، قد تخشى هذه الأقليات أن تبتلع من الاغلبيات السياسية، فضلا عن ادراكها لما توفره التوافقية من إمكانيات لتطوير تلك الأقليات من اداءها وظهورها السياسي، وهو الامر الذي يعزز من مواطنتها في ظل التوافقية وعبرها يتم تعزيز حقوق المواطنة التي تطالب بها وتجاوز إمكانية التصادم بين الهويات الفرعية التي انتهجت سبل الأغلبية[22]. وفي اطار تقييم تجربة الاقليات مع الحكم التوافقي في العراق فقد عملت الكتل السياسية الكبيرة الاستيلاء حتى على تمثيلهم السياسي عبر دعم مرشحين وكيانات سياسية للأقليات تكون تابعة لتلك الكتل السياسية ، لذلك يلاحظ بان التمثيل السياسي لتلك الاقليات غالبا ما يكون تابعا لأحزاب سياسية كبيرة تطمع في عدد المقاعد البسيط الذي منح للأقليات كضمان لتمثيلها السياسي بالكوتا المخصصة لها .

المطلب الثاني:بناء مواطنة الأقليات العراقية عبر التوافقية :

إن المنطلق الأساسي لأي بناء للمواطنة يتوجب أن يضع معايير المواطنة بما هي التزام بالحقوق والواجبات ، وما تقتضيه تلك الحقوق والواجبات من اعتراف بها ولاسيما تلك المتعلقة بالانتماءات والتنوع والتعدد ، فالمواطنة لا تقتضي بأي حال من الأحوال أن تندثر خصوصيات الأفراد ، بل أنها تقتضي صياغة منظومة قانونية وسياسية لجميع المواطنين على قاعدة الاعتراف بتلك الخصوصيات ، والتعامل الايجابي والحضاري مع متطلبات التعدد والتنوع بمختلف اشكاله ومستوياته ، كما أن التعدد والتنوع الاجتماعي يتجاوز عملية بناء كانتونات اجتماعية متحاجزة وبعيدة عن بعضها البعض . عبر وعي يؤسس لحالة حضارية من التعايش السلمي على أسس الفهم والتفاهم والحوار والتلاقي وتنمية الجوامع المشتركة وصيانة حقوق الانسان وحياته الأساسية . والخطر الأساسي الذي يتهدد الأوطان واستقرارها ، ليس من جراء التعددية بأشكالها المختلفة، بل من جراء سياسات التمييز التي تعمل على تقنين المجتمع على اسس طائفية مقيتة [23]. لذلك فان" التعددية بكل مستوياتها وأشكالها لا تناقض مفهوم المواطنة المتساوية، وأن الطريق الى بناء وحدة وطنية متينة وصلبة، هو الاعتراف بالتعددية المذهبية والفكرية والسياسية، في اطار نظام سياسي، تعددي، تداولي، ديمقراطي " [24].

واذا تبنى المواطنة عبر بوابة الاعتراف بالتعدد والتنوع ، وهو امر تحتاجه الأقليات العراقية للاعتراف بوجودها ، فان ذلك يتطلب جملة من الاجراءات لبناء تلك المواطنة عبر المنهج التوافقي، والتي يؤكد فيها ليبهارت: أن حكم ديمقراطية الاغلبية لا يكون غير ديمقراطي فحسب، بل يتسم أيضا بالخطورة ، نظرا لأن الأقلية التي يتم حرمانها بصورة متكررة من الوصول الى الحكم سوف تشعر بالاستبعاد والتمييز ضدها ، وقد تفقد ولاءها للنظام السياسي . لذلك فان المجتمعات التي تتسم بوجود انقسامات حادة داخلها على الصعيد الديني أو الأيديولوجي أو اللغوي ، أو الثقافي أو العرقي بشكل يجعلها عمليا مؤلفة من مجتمعات فرعية لكل منها احزابها السياسية وجماعات الضغط الخاصة بها ووسائطها للتواصل . فان حكم الأغلبية يحمل معاني دكتاتورية الأغلبية والحرب الأهلية أكثر مما يحمل معاني الديمقراطية.وما تحتاجه مثل هذه المجتمعات كما يقترح ليبهارت ، هو نظام ديمقراطي يشدد على التوافق بدلا من المعارضة ، ويقوم على الاحتواء وليس الاستبعاد ويحاول توسيع حجم الاغلبية الحاكمة بدلا من الاكتفاء بالأغلبية الضئيلة[25]. ويشير ليبهارت الى الاعتقاد السائد بأن الأنظمة البرلمانية والتوافقية توفر تمثيلا

مجلة جامعة دهوك، المجلد: 21، العدد: 2 (العلوم الانسانية والاجتماعية)، ص 427-436، 2018

https://doi.org/10.26682/hjuod.2019.21.2.21

أكثر دقة وخصوصا تمثيلا أفضل للأقليات وحماية لمصالحها فضلا عن نطاق المشاركة في صنع القرار[26].

كما أن التوافقية تدفع بالافراد أن يمثّلوا، والاقبال المرتفع يعني مزيدا من المشاركة المتساوية ومن ثم مساواة سياسية أكبر . ويشير الاقبال المتدني الى مشاركة غير متساوية وهو ما يعني المزيد من التفاوت[27]. ويخلص ليبهارت الى أن التوافقية قد لا تكون قادرة على التجذر والازدهار مالم تدعمها ثقافة سياسية توافقية لأن الثقافة والتوجه التوافقي غالبا ما توفر التربة الخصبة والروابط اللازمة لبزوغ مؤسسات النظم الديمقراطية القائمة على التوافق[28].

وفي اطار تعزيز تلك المواطنة للأقليات، فالأمر يحتاج بالمقام الأول، تعزيز مشاركتها السياسية عبر مشاركتها الفاعلة في عمليات صنع القرار والسياسات العامة ، وادراة الشؤون العامة ، والانتخاب والترشيح والمشاركة في الهيئات الحكومية والقضائية . بيد أن الأمر الأهم لإيجاد موطن يساهم في تعزيز شعور الأقليات بالمواطنة هو التصدي للتمييز الذي يحرم الأقليات من الحق في مشاركتها في جميع الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية للمجتمع الذي يعيشون فيه من كون هذا الحق أمرا ضروريا لتأكيد حضورها وهويتها . ومن خلال المشاركة الفعالة يعبر الشخص عن هويته ويحميها ، وهو ما يكفل للأقليات بقاءها وكرامتها[29].

وقد عززت التجربة السياسية العراقية بعد 2003 من مشاركة الأقليات ولو على المستوى النظري وقد لا يلبي طموح ابناء الأقليات العراقية ، اذ خصص قانون الانتخابات العراقي 2009 في التعديل الثاني عام 2018 9 مقاعد للأقليات في مجلس النواب العراقي ، خمسة للمسيحيون، وواحد لكل من الايزيدية والصابئة المندائيون والشبك والكورد الفيلية بعد أن كانت ثمانية مقاعد . لكن الأقليات العراقية التي لديها مقاعد ظلت تشكو بعدم كفاية ذلك للحصول على تاثير سياسي فعال ، كما أن أي ناخب يستطيع التصويت لمرشح يسعى للحصول على مقعد الكوتا للأقليات، مما يسمح للمصوتين من غير ابناء هذه الأقليات بالتأثير على نتيجة التصويت عبر انتخاب المرشحين المتعاطفين معهم كما تعمل كثير من الاحزاب الكبيرة الى اختراق مناطق الأقليات سياسيا وتوظيفها وجعلها ضمن مناطق تصويتها[30].

أما فيما يتعلق بتعزيز حقوق الأقليات الدستورية ، اذ أشارت المادة (3) من الدستور العراقي الدائم لعام 2005 الى أن " العراق بلد متعدد القوميات والأديان والمذاهب"[31]. وهو ما يعني اقرار بالتنوع والتعدد بجميع اشكاله وصوره. ونصت المادة 125 من الدستور كذلك على حقوق الأقليات " يضمن هذا الدستور الحقوق الإدارية والسياسية والثقافية والتعليمية للقوميات المختلفة كالتركمان، والكلدان والاشوريين وسائر المكونات الأخرى وينظم ذلك بقانون " [32]. لكن ثمة من يرى بأنه لا أهمية لايراد حقوق يتمتع بها أفراد الأقليات دون أن ينعكس ذلك واقعا على شعورهم بالمواطنة ، وأن ضمانات الدستور بعدم التمييز والمساواة لا تعد حلا للتهميش والاقصاء لافراد الأقليات الدينية والقومية واللغوية، طالما كان هذا التمييز والإقصاء موجودا بحكم الأمر الواقع. وأن مؤسسات الدولة الرسمية موزعة حسب المحاصصة بين الأحزاب السياسية ، التي تمثل الجماعات الكبرى. لا تقوم إدارتها على الكفاءة وتكافؤ الفرص ، كما تسمح سياستها بأشكال من التمييز تترك اثرها على اية مشاركة ايجابية للأقليات في الحياة العامة[33].

لذلك فان المقاربة الواقعية لتعزيز وجود الأقليات وشعورها بالمواطنة تكون عبر وضع خطة لإعادة بناء الثقة بوضع حد لانتهاكات حقوقها،وتوفير خطة لإنهاء السياق السياسي والاجتماعي والثقافي الذي يسمح أو يشجع على التمييز ضدها،مما يتطلب اعادة بناء دولة المؤسسات والتأكيد على مبدأ

مجلة جامعة دهوك، المجلد: 21، العدد: 2 (العلوم الانسانية والاجتماعية)، ص 427-436، 2018

https://doi.org/10.26682/hjuod.2019.21.2.21

سيادة القانون من أجل تعزيز المواطنة على صعيد الأفراد وتعزيز التنوع على صعيد المجتمع عبر التأكيد على مبدأ الدولة وتعميم سياسة لادارة التنوع تقوم على قوة وجذور التنوع في العراق [34].

من هنا يمكن القول ان ما تحتاجه الأقليات في اطار تجربة الديمقراطية التوافقية في العراق الى تطبيق خصائص التوافقية الاربعة ، وذلك لكون الدستور سمح بتقنين تلك الحقوق التي تضمنها تلك الخصائص وكما يلي:

أولا: الائتلاف الحكومي الواسع : يمكن تعزيز وجود الأقليات عبر منحهم حصص من الادارات الحكومية ومؤسسات الدولة بما يعزز من شعورهم ووجوهم في الدولة العراقية .

ثانيا: التمثيل النسبي: وذلك بجعل المقاعد المخصصة للأقليات ضمن الدائرة الوطنية الواحدة وعدم حصرها بدوائر المحافظات ، فضلا عن منهج مقاعد بما يتناسب مع نسبة تمثيلهم السكانية والاخذ بنظر الاعتبار تزايد عددهم ولاسيما الايزيدية .

ثالثا: الفيتو المتبادل: عبر منح الأقليات حق الاعتراض على القوانين والقرارات التي تصدر وتمس حقوق تلك الاقليات الثقافية واللغوية والقومية والدينية .

رابعا: الادارة الذاتية: لأن الدستور العراقي نص على الادارة اللامركزية والفدرالية [35]. لذلك يمكن الاستفادة واستثمار تلك الفسحة التي منحها الدستور لمنح مزيد من الصلاحيات للأقليات في مناطقهم الجغرافية من أجل ادارة ذاتية تلبي حاجاتهم اليومية ، وتزيد شعورهم بارتباطهم بهذه الارض والعمل على تنمية مواردها وقدراتها البشرية والمادية .

ان تفعيل المشاركة عبر اشتراطات التوافقية يعزز من عملية اندماج الاقليات ضمن مشروع المواطنة العامة، التي تعمل على منحهم الحقوق اللازمة وضمان حرياتهم، مما يعني زيادة تفاعلهم مع قضايا المجتمع ، وكما خلص الى ذلك ليبهارت بانه في ظل التوافقية نكون أمام مجتمع فاعل، بينما في ظل نظام الأغلبية سنكون أمام حكومة فاعلة.

واذ تقدم خصائص التوافقية ميزات لجميع شرائح التنوع الاجتماعي، فانها خصائصها تجعل من الافراد أكثر فاعلية في مناقشة القضايا التي تمس مصيرهم وحقوقهم، وهو أمر يعني للأقليات في العراق تفاعلها مع قضايا الوطن أولا بوصفهم مواطنين ، وثانيا ادراكهم لحجم التحديات التي تواجههم. بيد انها التجربة التوافقية في العراق اخذت مسارا اخر باتجاه تجذير المحاصصة السياسية والطائفية وعدم الاستفادة من التجربة التوافقية بالشكل الذي يجعل من جميع الافراد يزداد احساسهم بالمواطنة وهذا الامر انعكس على الاقليات كذلك، بانقطاع تواصلها الاجتماعي والانساني ومن ثم السياسي عن بقية المكونات العراقية وجعل من ابناء تلك الاقليات يزداد شعورهم بكونهم أقلية بوسط بيئة سياسية عملت على الاستيلاء على حقوقهم السياسية وليس استيعابهم .

الخاتمة

توجهت كثير من التجارب الى التوافقية بوصفها منهجية تعمل بأبسط الوسائل وتبحث عن أفضل نتائج لبناء استقرار سياسي ومجتمعي عبر الحفاظ على التنوع الاجتماعي والسياسي فيها ، مما ينعكس بالإيجاب على تعزيز السلم الأهلي بتوفير قنوات تساعد على تصريف الاحتقان والصراع السياسي بروافد دستورية وقانونية واشاعة احترام وقبول الآخر .

لذا، فان عملية بناء مواطنة للأقليات العراقية عبر تجربة توافقية تلتزم بموجبها المكونات العراقية بالحفاظ على بعضها البعض الآخر، والتزامها بحقوق المواطنة سواء تلك التي تنص عليها الشرائع المحلية و الدولية ، هو يؤسس لنتاج يحمي الدولة والمجتمع من فقدان بعض مكوناته نتيجة عدم استيعاب السلطة السياسية للمطالب وضعف تفاعلها معها . اما نتيجة عدم

https://doi.org/10.26682/hjuod.2019.21.2.21

قناعة القائمين على التجربة السياسية التوافقية أو حداثة استنباتها وتبيئتها في البيئة السياسية العراقية ، والأمر يحتاج قبل هذا الى تعزيزها بأغطية دستورية وقانونية علاوة على جعلها ثقافة مجتمعية لا تؤسس بالتوافق فحسب ، بل باشاعة التعايش بما يرتكز عليه من منظومة قيمية وفكرية تبدأ بالتسامح ويليها التفاهم والحوار ومن ثم التعاون.

مما سبق ، يستنتج أن ما ذهبت اليه فرضية البحث : (ان تعزيز مواطنة الأقليات في العراق يؤسس بالتوافق المرتكز على المعيار الفكري والدستوري والقانوني والتأسيس للقبول المجتمعي بها) ثبت صحة اختبارها ، وذلك عبر النتائج التي توصل اليها البحث وهي كما يلي :

1- تشتمل المواطنة على جملة حقوق وواجبات ، ويستكمل بنائها بوجود التزام بهذه الحقوق والواجبات ، علاوة على ان المعيار العددي لا يعد وصفا لإعطاء صفة للأقليات بل وجودها والثقافي والتزامها بالعيش ضمن مجتمع اكبر .

2- أن ابرز المسالك التي انتهجتها مجتمعات التعدد هي التوافق وعبره تم تعزيز وجود كل المكونات بما يؤسس لمواطنة حاضنة للتنوع الديني والقومي والمذهبي والثقافي .

3- سعي الأقليات العراقية الى التوافق وضمان وجودها الفاعل بالمؤسسات التزاما منها بالبقاء ضمن كيان الدولة العراقية .

4- أن للتوافق مزايا تنعكس ايجابا على وجود الأقليات العراقية باتجاه الذي يعزز من مواطنتها بما تشتمل عليه من حقوق وواجبات والتزام .

5- ان القبول بالشراكة السياسية والمجتمعية للأقليات يعزز من مواطنيتها ، عبر إحياء طقوسها الثقافية والاهتمام بلغتها وتقاليدها ويعمل على زيادة اندماجها ضمن كيان المواطنة المنشود ، ويعمل على مد جسور الثقة معها .

أما ابرز توصيات البحث فتتمثل بما يلي :

1- العمل على تعزيز مواطنة جميع الافراد ، بما فيهم ابناء تلك الاقليات عبر اشاعة ثقافة سيادة القانون على الجميع وبما يضمن حقوق الجميع ،

2- العمل على حماية التراث الثقافي لتلك الاقليات بوصفهم ابناء العراق الاصليين

3- تشجيعهم للعمل نحو مزيد من الاندماج في العمل السياسي والمؤسساتي في العراق عبر تفعيل مشاركتهم السياسية .

الهوامش

(1) محمد محمود ربيع ، اسماعيل صبري مقلد ، موسوعة العلوم السياسية ، جامعة الكويت ، الكويت ، 1994 ، ص320 .

(2) علي خليفة الكواري ، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية ، في كتاب المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2001 ، ص ص37-38 .

(3) عدنان السيد حسين ، المواطنة في الفكر العربي ، منتدى الفكر العربي ، الرباط ، 2008 ، ص ص18-19 .

(4) محمد محفوظ ، الحرية والاصلاح في العالم العربي ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، 2005 ، ص ص108-109 .

(5) أمل هندي الخزعلي ، جدلية العلاقة بين الديمقراطية والمواطنة والمجتمع المدني (العراق انموذجا) ، مجلة العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العدد (32) شباط ، 2006 ، ص132 .

(6) عزمي بشارة ، في المسألة العربية مقدمة لبيان ديمقراطي عربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2007 ، ص156 .

(7) عبد الجبار عبد الوهاب الجبوري ، غليان الافكار : خواطر وافكار في الجدل السياسي ، دار الفارابي ، بيروت ، 2011 ، ص37 .

(8) برهان غليون ، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات ، دار الطليعة ، بيروت ، 1979 ، ص15 .

(9) فايز عبدالله العساف ، الأقليات وأثرها في استقرار الدولة القومية (أكراد العراق انموذجا) ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الاداب ، جامعة الشرق الأوسط(الاردن) ، 2010 ، ص ص4-5 .

(10) سميرة مجر ، المدخل لدراسة الأقليات ، مكتبة الانجلو –مصرية ، القاهرة ، 1982 ، ص11 .

https://doi.org/10.26682/hjuod.2019.21.2.21

(11) تيد روبرت جار ، أقليات في خطر 230 أقلية في دراسة احصائية وسياسية واجتماعية ، تعريب مجدي عبد الحكيم ، سامية الشامي ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1995 ، ص17 .

(12) سعد سلوم ، حماية الأقليات الدينية والأثنية واللغوية في العراق ، جمعية الأمل العراقية ، بغداد ، كلية الآداب ، جامعة الكوفة ، 2017 ، ص24 .

(13) للمزيد من الاطلاع حول التوزيع الجغرافي للأقليات في العراق ينظر : سعد سلوم ، مصدر سبق ذكره ، ص50 ومابعدها . وكذلك موفق ويسي محمود ، قصي رياض كنعان ، التوزيع الجيوثنوغرافي في محافظة نينوى (دراسة انثروبولجية) مجلة دراسات موصلية ، مركز دراسات الموصل ، جامعة الموصل ، العدد 14 ، تشرين الثاني ، 2006 ، ص ص97-109 . وينظر كذلك : رشيد الخيون ، المجتمع العراقي تراث التسامح والتكاره ، معهد الدراسات الاستراتيجية العراقي ، بيروت ، بغداد ، 2008 ، ص55 وما بعدها ., وينظر ايضا : سعدي المالح ، كتب ووثائق وتراث الاقليات العراقية ، منظمة جسر ، اربيل ، 2014 ، ص ص15-73.

(14) علي اياد والي البديري ، التركيب الاثنوغرافي لسكان العراق وتحليل اثره في بناء الدولة واستقرارها ، مجلة القادسية للعلوم الانسانية ، جامعة القادسية ، المجلد 3 ، العدد 1 ، 2010 ، ص ص154-155 .

(15) الطيب زين العابدين، الديمقراطية التوافقية طريقنا للاستقرار السياسي، مقال منشور على موقع:
www.sudaress.com/sudanile/44867

(16) فريق ابحاث ، ديناميكيات النزاع في العراق تقييم استراتيجي ، معهد الدراسات الاستراتيجية العراقي ، بيروت ، بغداد ، ص49 .

(17) ارنت ليبارت ، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد ، ترجمة حسني زينة ، معهد الدراسات الاستراتيجية العراقي ، بيروت –بغداد ، 2006 ، ص47 .

(18) المصدر نفسه ، ص16 .

(19) ماجد احمد الزاملي ، الديمقراطية التوافقية للمجتمعات المتعددة الطوائف والأعراق ، مقال منشور على موقع www.iraqice.com

(20) فالح عبد الجبار ، دولة الخلافة التقدم الى الماضي (داعش والمجتمع المحلي في العراق) ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت ، 2017 ، ص396 .

(21) المصدر نفسه ، ص397 .

(22) محمود عزو حمدو ، نينوى والتوافق : التعايش على صفيح آمن ، مقال منشور على موقع منصة الموصل الاعلامية :-http://al-menasa.com

(23) محمد محفوظ ، مصدر سبق ذكره ، ص ص97-98 .

(24) المصدر نفسه ، ص103 .

(25) أرند ليبهارت ، أنماط الديمقراطية ، ترجمة محمد عثمان خليفة عيد ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، ط1 ، 2015 ، ص ص56-57 .

(26) المصدر نفسه ، ص305 .

(27) المصدر نفسه ، ص338 .

(28) المصدر نفسه ، ص357 .

(29) سعد سلوم واخرون ، المشاركة السياسية للاقليات في العراق تقرير رقم 2 ، مؤسسة مسارات ، بغداد ، 2015 ، ص6 .

(30) مجموعة حقوق الاقليات الدولية ، من الازمة الى الكارثة : وضع الأقليات في العراق (تقرير) ، منشور على موقع www.minority.org p45

(31) دستور جمهورية العراق الدائم 2005

(32) المصدر نفسه .المادة 125 .

(33) سعد سلوم وآخرون ، في مهب الريح أقليات العراق بعد تسونامي داعش تقرير رقم 1 ، مؤسسة مسارات ، بغداد ، 2015 ، ص31 . وللمزيد ينظر ايضا : حازم صباح احميد ، عمر فرحان حمد خضر ، واقع الأقليات في العراق وانعكاسه على عدم الاستقرار السياسي ، مجلة تكريت للعلوم السياسية ، جامعة تكريت ، المجلد 2 ، السنة 2 ، العدد 4 ، كانون الاول ، 2015 ، ص ص87-95 .

(34) سعد سلوم ، مصدر سبق ذكره ، ص13 .

(35) للمزيد من الاطلاع حول اللامركزية والفيدرالية ينظر : عزيز جبر شيال ، النظام الفيدرالي ادارة التعددية الأثنية والعرقية ، المجلة السياسية والدولية ، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد 7 ، 2008 ، ص ص12-16 .

https://doi.org/10.26682/hjuod.2019.21.2.21

ABSTRACT

The subject of citizenship regards of the most important challenges that the modern state especially , in the societies of pluralism and variety that consist of several ethnics and seets, so , the blostering of existing of minorities through blostering of its rights that confirming the citizenship through Consociational Democracy able and the availability of its application in peace , so as to , maintaining and containment these minorities to build Iraqi citizenship containing all Iraqis social component.